Emran MAHAFZAH ¹

**LEGAL RESPONSE OF THE POLITICAL AND
SOCIAL TRANSFORMATIONS BY THE IDEA OF
THE RIGHT TO CHANGE**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.1-3.6>

Research Article

Received:

17/11/2020

Accepted:

13/12/2020

Published:

01/01/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The revolution in Europe and the United States, especially the French revolution of 1789, expressed the right of change, the Declaration of Human Rights, and citizenship. This right was expressed in the form of "resisting tyranny" and the "right of revolution".

It was included in many writings of the Renaissance and Enlightenment period, but it started to disappear when democracy stabilized as a political system expressing the modern state identity.

In spite of the fact that the democratic pattern embedded a group of guarantees in order to exercise public freedoms, the right of change has remained as the last resort that does not need to be documented in national laws and constitution., However, its legality and legitimacy are based on the principle of people's sovereignty.

Key words: Human Rights, Right of Revolution, Resistance to Tyranny, Principle of The People's Sovereignty, Democracy.

¹ Dr. , Jadara University, Jordan, amranm@jadara.edu.jo, <https://orcid.org/0000-0002-4789-9610>

الاستجابة القانونية للتحويلات السياسية والاجتماعية من خلال فكرة الحق في التغيير

عمران محافظة²

الملخص

تناولت هذه الدراسة تطور مفهوم الحق بالتغيير، الذي ظهر في صيغة مقاومة الطغيان والحق في الثورة، في كتابات عدد كبير من مفكري عصر النهضة والتنوير في أوروبا، وكذلك في بعض موثائق حقوق الإنسان، ومن ثم اختفاه من التداول مع بدء استقرار النمط الديمقراطي، كنمط سياسي اجتماعي، وانتشاره فيما بعد، وذلك لكون آليات النمط الديمقراطي تتيح أحداث التغيير من خلال الانتخابات الدورية، وتداول السلطة السياسية. كما تناولت الدراسة النمط الديمقراطي وما ترسخ فيه من ضمانات لممارسة الحريات العامة، وخلصت إلى أن الحق بالتغيير تكرر بالوعي السياسي الإنساني، وعدت الدراسة أنه في ضوء التحويلات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية فإن الاستجابة القانونية بالنسبة للحق في التغيير هي في أنه يبقى المرجعية الأخيرة والضمانة التي لا تحتاج لإدراجها في القوانين والدساتير الوطنية، ولكنها تستمد قوتها القانونية؛ وبالتالي مشروعيتها، من مبدأ سيادة الشعب. **الكلمات المفتاحية:** حقوق الإنسان، الحق في الثورة، مقاومة الطغيان، مبدأ سيادة الشعب، النمط الديمقراطي.

المقدمة:

إن مفهوم التغيير من المفاهيم الهامة والمثيرة سواء أكان في الإطار النظري أم العملي، وإن مصدر الإثارة فيه تكمن في حركيته من جهة، وفي الدعوة الكامنة فيه للتمرد على الواقع السياسي القائم من جهة أخرى، فالتغيير المقصود يشمل أبعاداً مختلفة: سياسية واقتصادية و"إيديولوجية" أي أنه تغيير يطل مكونات البنية الاجتماعية، بما في ذلك تغيير النظام السياسي. والتغيير بهذا المعنى هو دعوة مفتوحة للحرية في جانبيها: الفردي والجماعي؛ الجانب الفردي الذي يلامس شغف الناس للانعتاق من كل القيود مهما كان توصيفها وتحت أية مبررات قانونية أو إيديولوجية تمت ممارستها، وأما الجانب الجماعي فهو الذي يسعى إلى خلق نظام يفتح المجال لتطور المجتمع ويرسي الأساس لتوظيف الإبداعات والطاقات على نحو فاعل. أما بالنسبة للحق في التغيير فيقصد به حق الشعب في تغيير النظام السياسي، ويرادفه الحق في مقاومة الطغيان والحق في الثورة، ولا يكتسب هذا الحق مشروعيته إلا إذا قام على واقع يسوده الظلم والجور والقهر. إن مفهوم الحق في التغيير الذي وجد في التراث الفكري الإنساني، ولا سيما التراث الفكري العربي الإسلامي، والذي انطلق بقوة في صورة مقاومة الطغيان، مع الثورة الفرنسية 1789م في العصور الحديثة، والذي تم تثبيته في موثيقها، ثم اختفى من التداول السياسي والفكري، بعد أن أصبحت السيادة للنمط الديمقراطي، حيث أصبح التعبير عن الرغبة بالتغيير ممكناً من خلال الآليات التي توفرها قواعد هذا النمط نفسه، وحيث أصبح بالإمكان تداول السلطة عن طريق الانتخابات التي تجري بشكل دوري، فإنه يعود اليوم بقوة من خلال ما سمي "بثورات الربيع العربي" التي انطلقت في الكثير من الدول العربية، بدءاً من العام 2011. إلا أن إعادة طرح الفكرة من زاوية علاقتها بحقوق الإنسان وحياته يُعيد لها الاعتبار ويُكسبها الأهمية التي تستحقها في ظل الأزمات العامة التي يشهدها العالم، لا سيما تداعيات العولمة، وما تركته من حروب وتوترات سياسية هددت الاستقرار والأمن العالمي، وأثرت في مفاهيم حقوق الإنسان وحياته العامة.

² د. ، جامعة جدارا، الأردن، amranm@jadara.edu.jo

وقد وفرت المجريات التي حصلت في عدد من الدول من بينها قرغيزستان في نيسان 2010م، وتونس كانون الثاني 2011م، ومصر-شباط 2011، ثم في حزيران 2012، والسودان والجزائر 2019، مثلاً ساطعاً على ذلك، فالسلطة (سواء أكانت منتخبة أم غير منتخبة) واجهت جموع المواطنين الراغبين بالتغيير، واضطرت إلى الاستقالة تحت ضغط التحركات الجماهيرية المناوئة لها، واحتارت الكثير من الدول في الموقف من تلك التطورات، في ظل موقف مبدئي يتضمن مساندة القوى الشرعية المنتخبة، إلا أنها وجدت نفسها في غمرة هذه الأحداث كمن أصيب بالشلل، وأساس ذلك، حتى لو لم يظهر في تصريحات الدبلوماسيين ومواقف المسؤولين، هو احترام رغبة الشعب بالتغيير الذي هو أولى بالحماية من ما أفرزته العملية الانتخابية. وفي ظل عجز الضمانات القانونية القائمة عن توفير الحماية للحقوق والحريات، فإن العودة إلى طرح فكرة الحق بالتغيير تكتسب أهمية كبيرة من خلال ما يوفره هذا الحق من ضمانات أخيرة للحرية. ولما كان مبدأ سيادة الشعب يُشكّل الضمانة الأساسية؛ فإن كل الآليات والمبادئ الأخرى تستمد شرعيتها من هذا الحق، وعليه فإن الحق في التغيير غدا التعبير الحقيقي عن جوهر الإرادة العامة للشعب، وهو ضامن لها، وستعالج هذه الدراسة مواضيعها من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول- تشكل ثم اختفاء مفهوم الحق في التغيير:

إذا كان مفهوم الحق في التغيير (إدارة البحوث والدراسات، 2016)، ومعه الحق في الثورة، قد اختفى من التداول السياسي والقانوني، وحلت محله مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة وغيرها من المفاهيم التي تصب في ذات الاتجاه، فإن مضمون الحق بالتغيير لا يمكن إخفاؤه، وبكلام آخر، فإن جوهر الحق يبقى قائماً؛ لأن السلطة تُستمد من الشعب، ولا مشروعية لأية سلطة خارج إطار سيادة الشعب، سيتطرق الباحث إلى ذلك من خلال:

المطلب الأول- تشكل مفهوم الحق في التغيير في الفكر والممارسة في العصر الحديث:

تشكّل مفهوم الحق في التغيير كغيره من المفاهيم الحقوقية في وعاء فكرة "القانون الطبيعي" التي تتصل جذورها بالفلسفة اليونانية، وتجد تطبيقاتها في القانون الروماني، الذي أعاد فلاسفة عصر النهضة إنتاجه وتطويره في إطار حركية الفكر الأوروبي في مواجهة الاستبداد والظلم، وفي سياق الدعوة إلى الحرية والمساواة. وقد طوّر بعض الفلاسفة الأوروبيين فكرة الحق الطبيعي، وبرزت ابتداءً في آراء فلاسفة اللاهوت، وبخاصة سواريز (1548-1917م)، وفيتوريا (1480-1546م). وتعمقت أكثر بعد مناداة الكثيرين بها من أمثال: جون لوك (1632-1704م)، وروسو (1712-1778م)، ومونتسكيو (1689-1755م) وغيرهم. وكان غروتوس Grotius (1538-1645م) "قد وضح فكرة القانون الطبيعي بقوله: إن ثمة قانوناً إنسانياً يحتوي على قاعدة عقلية للعدالة، ناجمة عن طبيعة الأشياء داعية للخير ورافضة للشر، وتوجب على الملوك والسادة احترام حقوق الرعية (عمار، 1996، ص 37). فالحاكم لا يستطيع تغيير القانون الطبيعي أو الخروج عليه، وكل أمر يخالفه يكون باطلاً؛ لأن القوة التي يتمتع بها هذا القانون لها قداستها المطلقة، سواء أكانت مستمدة من الرب بحسب بعض واضعي نظرية الحق الطبيعي، أو كانت مستمدة من الجماعة أو الفطرة بحسب البعض الآخر، ولا سلطة للحاكم عليها مهما كان حكمه استبدادياً (خضر، 2005، ص 60). إلا أن علماء اللاهوت من أمثال: فيتوريا Vitoria وأيالا Aiala، حرّموا مقاومة المستبد، وعدّوا العصيان جريمة شنيعة ضد الله والملك، وأيدهم في ذلك غروتوس الذي عدّ الشعب غير مخوّل بمقاومة الحاكم الظالم، وأن الحرب ضده "غير عادلة" (نوسبوم، 2002، ص 176)، بينما أباح كالفن John Calvin (1509-1564م) الانقلاب والثورة ضد الحكومة الزمنية إذا أقدمت على شيء يعد "مخالفاً لكلمة الرب" (رمضان، 1997، ص 135).

إذاً، فإن مفهوم الحق في التغيير كان يتخفى خلف فكرة الحق الطبيعي، حيث لم يكن هناك أية إمكانية واقعية ليعبر عن نفسه بالوضوح الذي تجلّى فيه فيما بعد لسببين رئيسيين هما: السيطرة المطلقة للفكر الديني الكنسي- المعادي للعقل من جهة، واستبداد وطغيان الملوك في ظل النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في أوروبا، وكان يعادي ويقمع أي فكر جديد من جهة أخرى.

وبعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية نهض الفكر الحقوقي في أوروبا، وانبثقت نظرية العقد الاجتماعي التي بلورت الحق بالتغيير، وأظهرته بمصطلح الثورة (حول تعريف الثورة راجع، ارندت، 2008، والخطابي، 2013)، فقد بين "لوك" Lock، في سياق شرحه لنظرية العقد الاجتماعي، أن الأفراد اتفقوا على التنازل عن جزء من حقوقهم ومنحوها للدولة التي أصبحت الإطار الضامن لحق الإدانة والعقاب والدفاع عن حقوق الناس (وخاصة حقهم في الحياة والحرية والملكية والمساواة). وان من يستخدم القوة في اكراه الشعب دون

مسوغ شرعي وينقض الامانة التي عهد بها الشعب اليه، انما يعلن الحرب على الشعب، وللشعب الحق ان يخلع عنوة اية قوة تحاول ان تصرفه عما هو ضروري للمجتمع وعما تقوم عليه سلامة الشعب وببقاءه (لوك، 1959، ص.233).

وقد رفض "لوك" فكرة السلطة المطلقة، ورفض إضفاء الشرعية على الطغيان وعد المقاومة مشروعة في حالتين: الأولى إذا كانت السلطة السياسية غير قانونية، وغير شرعية كما في حالة النظام المطلق الذي لا يتناسب وجوده مع وجود المجتمعات المدنية، والأخرى: إذا كانت السلطة تتناقض مع أهداف الحكومة والمجتمع وقانون الطبيعة، وهكذا تصبح المقاومة حقاً وواجباً على الأفراد الذي يلزمهم قانون الطبيعة بحماية أنفسهم عن طريق وضع حد لتجاوز السلطة السياسية لصلاحياتها (خضر، 2005، ص.72).

وفي إطار تحديد "لوك" لأطراف العقد الاجتماعي، عدّ الحاكم شريكاً في العقد مع الشعب، ويبقى حق الطرفين ثابتاً في فسخ العقد إذا رفض الحاكم الانصياع لشروط العقد، وقال ان أساس وجوه كافة الحقوق السياسية، هي ان الناس نصبوا رؤساء لصيانة حرياتهم لا لاستعبادهم (لوك، د.ت).

أما روسو Rousseau (2011) الذي أسس نظريته على العقد الاجتماعي (المفترض)، والحق في الثورة، والسيادة التي هي ممارسة الشعب لإرادته العامة، فبين أنه لكي لا يكون "الميثاق الاجتماعي صيغة جوفاء غير مجدية، فإنه يضم على نحو ضمني، التزاماً هو الالتزام الوحيد الذي يستطيع ان يعطي نفوذاً لسائر الالتزامات الأخرى، مفاده ان كائناً ما كان الشخص الذي يتمتع عن طاعة الإرادة العامة سوف يرغبه الجسم كله على ذلك" (ص. 98-99).

كما نجد أن الحق في التغيير قد أخذ شكلاً جديداً أكثر عمقاً في كتابات مونتسكيو (2012)، فبالإضافة إلى ما تشكله نظريته في فصل السلطات من ضمانات قوية للحيلولة دون الطغيان، فقد بين أن قوانين العقل تبرهن على أن الطغيان أو الحكومة القائمة على الإرهاب هي ضد الطبيعة.

وقد تناولت النظرية الاشتراكية الحق بالتغيير في سياق تشخيصها لمشكلات النظام الرأسمالي، وانطلاقاً من موجبات الكفاح من أجل تحرير الإنسان من نير الاستغلال، وأكدت مقولتها الماركسية الشهيرة "لا يكفي فهم وإدراك العالم الذي نعيش فيه، وإنما يجب العمل على تغييره"، لكن التجربة الواقعية للدول الاشتراكية بينت في الجانب التطبيقي أن هذا الشعار جرى طمسه تحت إطار من المقولات والأفكار التوتاليتارية.

وإذا انتقلنا من النظرية إلى التطبيق نجد أن معظم الوثائق الحقوقية البريطانية قد جاءت على خلفية ثورية، فالشريعة العظمى (Magna Charta 1215) تعبير عن شيوع فكرة الحق بالتغيير وتجذرهما لدى الفئات الاجتماعية الصاعدة، حيث اجبر النبلاء الملك جان على توقيعها (Jean Sans Terre, Holt, King John, Britannica)، وعريضة الحقوق 1628 Petition of Rights صدرت بعد صراع مباشر بين الملك شارل الأول والبرلمان، وعندما تراجع الملك عن مضمون هذه العريضة قامت الثورة ضده، وأعدم عام 1649م كما وضع قانون الحرية الشخصية Act of Habeas Corpus الصادر عام 1679م والمعدل عام 1816م بضغط من الشعب، وبتصويت من البرلمان، لوضع حدٍ لتصرفات الملك وبعض وزرائه في الانتقام من خصومهم، وبخاصة أولئك الذين ساهموا في الثورة على الملك شارل الأول كما تم وضع قائمة الحقوق (1689 Bill of Rights) على أثر الثورة الثانية التي اندلعت عام 1688م ضد الملك جيمس الثاني، والتي أدت إلى فرار هذا الأخير وتنصيب وليم أورانج بديلاً له، وكان مجلس العموم البريطاني قد أعلن اتهامه للملك جيمس بأنه "انتهاك العقد الأصلي القائم بينه وبين الشعب"، وقد فعل ذلك اعتقاداً منه بأن هذا الانتهاك يعد جريمة تستوجب العقاب بصفة مستمرة، وهو عقاب يفرضه القانون الطبيعي (إمام، 2006، ص.42).

وعلى الرغم من أنه لا توجد نصوص واضحة في هذا الشأن، إلا أنه يمكن القول إن الحق بالثورة كان في بريطانيا بمثابة قاعدة غير مصرح بها، وإنما شكلت خلفية لكل التغييرات التي حصلت في هذا البلد.

من جهة أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ورد في مقدمة (إعلان الاستقلال الأمريكي، في تموز 1776) "إن الناس كافة قد خلقوا متساوين، وإن الخالق قد حباهم بحقوق مؤكدة وغير قابلة للتخلي عنها، ومن ضمن هذه الحقوق: الحياة والحرية وتقصى السعادة، ولضمان هذه الحقوق شيدت الحكومات التي تستمد سلطتها المشروعة من رضا المحكومين، فإذا صارت حكومة ما هدامة لتلك الأغراض، كان من حق الشعب أن يعدلها أو يلغيها، وأن يقيم محلها حكومة جديدة".

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد بين (إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789) في المادة الثانية منه على أن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم، وهذه الحقوق هي "الحرية، والملكية، ومقاومة الطغيان".

وقد ارتأت الجمعية الوطنية الفرنسية، المكلفة بوضع الدستور الفرنسي. الأول 3 أيلول 1791م وضع إعلان حقوق الإنسان والمواطن في مستهل الدستور، كما شدد دستور 24 حزيران 1793 في المواد 33 و 34 و 35، على الحق بمقاومة الطغيان، وعدّ هذا الحق نتيجة لازمة لسائر حقوق الإنسان، وأنه عندما تقوم الحكومات بانتهاك حقوق الشعب؛ فإن الثورة تصبح بالنسبة للشعب ولكل شريحة فيه من أقدس الحقوق وأهم الواجبات. في حين غابت في دستور 22 آب 1795م وكذلك دستور 4 حزيران 1814م الملكي، ودستور 4 تشرين الأول 1848م مسألة مقاومة الطغيان، إلى أن أعادها دستور الجمهورية الرابعة 1946م بطريقة غير مباشرة عبر تأكيد الحقوق الواردة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي 1789م.

كما نص الدستور الألماني على الحق في المقاومة في الفقرة 4 من المادة 20 منه "يحق لكافة المواطنين مقاومة كل من يحاول القضاء على هذا النظام، إذا لم يمكن منعه من ذلك بوسائل أخرى" (القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لعام 1949 وتعديلاته).

هذا في الإطار الوطني، أما بعدما استكملت الحماية الوطنية بحماية دولية لحقوق الإنسان، فإن فكرة الحق بالثورة تراجعت لتشكّل خلفية لبعض المواثيق الدولية في البداية، ثم اختفت لاحقاً. نجد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م الذي جاء في سياق الموجبات التي أوردتها ديباجته أنه "من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم". أي أن الإشارة جاءت بطريقة غير مباشرة. كما نجده في العهدين الدوليين في صورة أبعد من خلال الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن لها الحرية في أن تقرر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المطلب الثاني- رسوخ النمط الديمقراطي الليبرالي وراء اختفاء مفهوم الحق بالتغيير:

تشكّل النمط الديمقراطي في سياق حركة سياسية وفكرية تاريخية متصلة، بدأت في انكلترا التي شهدت ظهور الإرهصات الأولى للديمقراطية، في القرن السابع عشر، ثم في إطار عملية تغيير بطيئة، ولكن ثابتة عبرت عن نفسها من خلال العديد من المحطات وعبر مجموعة من المواثيق الحقوقية، التي استطاع "البرلمان" الإنكليزي انتزاعها وترسيخ مضمونها في عملية صراع معقدة، لعل محطتها الأبرز عندما أعلن مجلس العموم البريطاني في كانون الثاني 1689م اتهامه للملك جيمس الثاني بأنه "انتهاك العقد الأصلي القائم بين الشعب والملك" كما سبقت الإشارة، وهذه العملية هي في جوهرها العميق تعبير عن تغيرات اقتصادية/ اجتماعية كان مسرحها انكلترا بل معظم أوروبا، وأدت إلى ولادة الطبقة البروجازية التي قادت عملية التغيير في منظومة السلطة وصولاً إلى النظام البرلماني الديمقراطي في انكلترا، الذي ترك أثره في بلاد أوروبية أخرى، خاصة وأنه وجد من المفكرين من تبني النمط الإنكليزي وسوّق له (دوفرجيه، 1992).

وقد لاقت أفكار هؤلاء وبخاصة مفكري عصر التنوير رواجاً كبيراً في كل أنحاء أوروبا، وفي مستعمرات ما وراء البحار، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان لمخاض حرب الاستقلال في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبناء الدولة الفدرالية في السنوات اللاحقة، أكبر الأثر في عملية التغيير المهمة التي شهدتها، والتي قادت إلى بناء نمطها الديمقراطي الخاص، والذي عبر عن نفسه في إعلان الاستقلال وفي صيغة الدستور الفيدرالي والتعديلات اللاحقة عليه التي رسخت هذا النمط الديمقراطي الرئاسي الذي ما يزال قائماً وحيوياً إلى اليوم.

كما وجدت تلك الأفكار صدى واسعاً في فرنسا التي شهدت حراكاً جماهيرياً قوياً متشعباً بفلسفة التنوير، توجّ بثورة 1789م التي مارست تأثيراً تحريراً عظيماً في البلدان الأوروبية، إذ أشعلت الحركة الثورية المناوئة للإقطاعية، وساعدت على تطوير إيديولوجية جديدة، هي الإيديولوجية الليبرالية التي راحت تبشر بحق كل إنسان في الحرية والسعادة والملكية الخاصة (مجموعة من أساتذة سوفيات (د. ت)، 245).

وقد اعتبر دوفرجيه (1992) "كلمتا الحرية والمساواة أساس الإيديولوجيا الليبرالية"، و"تعني المساواة أن لا أحد يستطيع أن يفيد بالوراثة من حقوق أو امتيازات تجعله متفوقاً على الآخرين"، في حين أن السلطة لا يمكن أن تتركز إلا على موافقة أعضاء المجتمع، بحيث تستبدل المشروعية الملكية المبنية على الوراثة بالمشروعية الديمقراطية المبنية على الانتخاب" (ص. 181) ولهذا فقد انتزعت الدول، التي ابقت على انظمتها الملكية، السلطة الفعلية من أيدي الملك. أما الحرية، فقد غدت مطلقة وشاملة، وتعني أن كل إنسان يمكنه أن يفكر، وأن يعبر عن نفسه ويتصرف كما يشاء، وأن الحد الوحيد لحرية هو حرية الآخرين (دوفرجيه، ص. 181).

وفي المنظومة السياسية للنظرية الليبرالية، فإن الحق في التغيير يمر عبر قنوات وآليات الانتخاب، ويجب تأطيرها عبر المؤسسات الحكومية مثل: هيئة رئاسة ومجلس وزراء، ومجلس نواب، ومؤسسات عامة،

وهيئات رقابة... الخ، والمؤسسات الأهلية: أحزاب ونقابات، وجمعيات... الخ. أما الطابع الجوهري الآخر للبرالية السياسية فيتمثل في الحد من صلاحيات الحكام، ويكون ذلك من خلال المنظومة الديمقراطية والانتخابات التي ترغم الحكام على أخذ إرادة المواطنين بعين الاعتبار (دوفردجية، 1992).

لكن الانتخابات والبرلمان والحريات العامة ليس لها معنى إلا إذا تواجعت آراء عديدة معبر عنها من خلال أحزاب وتنظيمات سياسية متعددة، ولذلك نجد اليوم أن المنظومات الحزبية تمارس التأثير الحاسم بالنسبة للنمط الديمقراطي سواء فيما يتعلق بالحفاظ عليه، أو فيما يتعلق بتطويره وتجديده (دوفردجية، 1992).

وقد توزعت النظرية الليبرالية بحسب تورين (1995)، على نماذج ثلاثة (الانكليزي والأمريكي والفرنسي-) أوجدت النظام الديمقراطي في العالم في مزاياه وفي انتشاره الواسع وفي تطلع مختلف شعوب العالم نحو بلوغه. وإن هذا النظام قد أبرز عدداً من العناصر الجوهرية، التي يمكن استنتاجها من خلال التجربة التاريخية للنماذج الثلاث السابق ذكرها، والمتمثلة بما يلي:

الأول: أن السيادة للشعب، ويعبر عنها من خلال الصفة التمثيلية للحكام، أي لا يمكن ممارسة الديمقراطية إلا من خلال الانتخابات لاختيار ممثلين يعبرون عن إرادة الشعب، وإتاحة المجال أمام تداول سلمي للسلطة.

الثاني: تأكيد مبدأ فصل السلطات، القاضي بعدم حصر السلطة بيد شخص واحد أو هيئة واحدة وضمان استقلال كل سلطة في مواجهة الأخرى، وإعطاءها القدر نفسه من المشروعية والقوة.

الثالث: حماية حقوق الأفراد والجماعات بالنصوص القانونية، من خلال تأكيد تلك الحقوق والحريات، وإيرادها في النصوص الدستورية من جهة، ومن خلال إيجاد ضمانات فعالة لحمايتها، وقابلية تلك الضمانات للتطوير من جهة أخرى.

في هذه العناصر بالذات تكمن عملية اختفاء نظرية مقاومة الطغيان أو الحق في التغيير في الصورة التي يعرضها هذا البحث، أي حيث أصبح التغيير ممكناً من خلال الآليات التي يحددها النمط الديمقراطي؛ فإن هذا الحق تراجع من الصورة المباشرة التي وضع فيها، في بداية الأمر، إلى فكرة خلفية يعبر عنها من خلال مكيانزمات النمط الديمقراطي نفسه.

المبحث الثاني- الحق بالتغيير ضماناً أخيراً وأساسياً للحريات العامة:

توفر الدساتير والتشريعات الوطنية على اختلافها ضمانات مختلفة للحريات العامة، لكن هذه الضمانات التقليدية تبقى في حالات معينة قاصرة عن حماية الناس وحرياتهم، ويقتضي الأمر في النهاية، وعندما لا تعود هذه الضمانات قادرة على توفير الحماية، العودة إلى الشعب، أو حتى إن الشعب يقوم تلقائياً بأخذ زمام المبادرة من خلال الحق الطبيعي الذي لا يمكن التنازل عنه، وهو الحق في التغيير، كما هو مبين في الآتي:

المطلب الأول- الضمانات التقليدية للحريات العامة:

وفرت النظريات القانونية والدستورية مجموعة من الضمانات التي تكفل للناس ممارسة حقوقهم على الوجه الذي بينته الدساتير الوطنية من جهة، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى؛ أي الكيفية التي يتم بها انتقال الحقوق والحريات من مرحلة النص النظري إلى التطبيق العملي؛ أي مجموعة القواعد أو المبادئ التي يلزم مراعاتها من أجل كفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان (الحاج، 1995، ص. 471)، وحيث يميز بعض الكتاب (الرشدي، 2003، ص. 156) بين ضمانات سياسية وأخرى قانونية وقضائية، إلا أنها في عمومها ضمانات قانونية. تتمثل في التزام جميع الأفراد والمجموعات والهيئات والأجهزة والسلطات العامة والخاصة في الدولة بالمبادئ التالية:

أ- مبدأ سيادة الشعب: يعني ببساطة أن يتم اختيار الحكام من الشعب، وأن تمارس السلطة باسم الشعب، وتكون مسؤولة أمامه، وتستمد قوتها ومشروعيتها من رضى المحكومين المعبر عنه من خلال انتخابات حرة نزيهة ودورية، يكون شرط صدقها نظاماً انتخابياً يقوم على أساس المساواة بين المواطنين، ويوفر مناخاً من الحرية، ويراعي مصالحهم العامة دون تمييز، ويتيح المجال أمام بروز ممثلين فعليين للشعب.

ب- مبدأ فصل السلطات: بحيث تتوزع السلطات الرئيسية في الدولة على هيئات معبرة عن الإرادة الحقيقية للشعب، وتمتلك قدراً عالياً من الاستقلالية يضمن أن لا يحوز الأشخاص أنفسهم أكثر من وظيفة واحدة من وظائف السلطة؛ وأن لا تتدخل أية هيئة، أو تشرف على ممارسة وظائف هيئة أخرى (ليله، 1969، ص. 848 وما بعدها، وكشاكش، 1987، ص. 398-401).

ت- مبدأ المساواة: وهو دعامة الحرية وقاعدتها، ويعني عدم التمييز بين الناس في الحقوق، ويتجلى هذا المبدأ في عدة مظاهر: المساواة أمام القانون، والمساواة أمام القضاء، والمساواة أمام الوظائف العامة،

والمساواة في الحصول على التعليم وتلقي الخدمات الصحية (سرور، 1999، ص. 664-694، وكشاكش، 1987، ص. 303-324).

ث- مبدأ المشروعية: ويعني أن تخضع كافة السلطات في الدولة للقانون، إلى سيادة حكم القانون سواء في علاقة الأفراد والجماعات فيما بينهم، أو علاقتهم بالسلطات العامة أو علاقة تلك السلطات فيما بينها، بحيث يكون القانون بمثابة آلة منظمة لمجمل تلك العلاقات، وضامناً لها من الانحراف عن قيم العدالة (كشاكش، 1987، ص. 382) ويشترق من هذا المبدأ مبدأ آخر هو المتعلق بضرورة تضمين الحريات والحقوق في الدستور، وضرورة توفير حماية قانونية لهذه الحقوق والحريات من خلال نصوص القانون.

ج- مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية: ويعني أن كل شخص (موظف) يمنح سلطات واختصاصات معينة تمكنه من أداء مهامه والقيام بعمله، يسأل بناء على ذلك عن كل خطأ أو تقصير أو إهمال، يقع أثناء تنفيذ تلك المهام (بسيوني، 2008، ص. 205).

ح- مبدأ ضمان حق التقاضي: يعني حق الإنسان في اللجوء إلى القضاء المختص إذا تم الاعتداء على حقه، أو انتهكت حريته مهما كانت صفة هذا المعتدي (شبكة، 2005، 33-38، والحاج، 1995، 502-503، والرشيدي، 2003، ص. 163-165).

خ- مبدأ استقلال القضاء: يتعلق هذا المبدأ بشكل خاص بمسألة تعيين وترقية ونقل وإقالة القضاة (الجبلي، 2007) وحيادهم من جهة، وبالذور الذي يمكن أن تمارسه هذه السلطة لجهة الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المواطنين، وبينهم وبين الإدارة الحكومية، وبالرقابة على دستورية القوانين، وبالكيفية التي يتم فيها تشكيل المحاكم، وأحياناً بالذور الذي يقوم فيه القضاء بالإشراف على الانتخابات والفصل في المخالفات والطعون الانتخابية من جهة أخرى (الرشيدي، 2003، ص. 159-162).

وهذه المبادئ جميعها تندرج في إطار فعالية النظام الديمقراطي التي تعبر عنها الدساتير والتشريعات في الجانب الذي يتناول السلطات العامة لجهة صلاحياتها وآليات تشكيلها، وفي الجانب الذي يتعلق أيضاً بشمولية تناول الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفردية والجماعية، وتكاملها وترابطها في الممارسة الفعلية، إن فعالية الديمقراطية على هذا النحو تشكل ضماناً قوية تتيح للناس التمتع بحقوقهم وممارستها بدون مضايقات، لكن هذه الضمانات من غير إرادة شعبية واعية تقف خلفها لا يمكنها أن تنتقل من الحقل النظري الذي هي فيه إلى الحقل العملي الذي يكرسها كحقائق وقيم ملموسة.

المطلب الثاني- الحق بالتغيير كضمانة أخيرة للحريات العامة:

يلاحظ عند النظر بكل هذه الضمانات، وهي موجودة في معظم الأنظمة الديمقراطية، وبخاصة في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فقدانها لجذواها العملي في لحظات التحدي للسلطة القائمة، وإن أفضل تعبير عن هذه الوضعية ما حصل في مناسبتين هامتين في الولايات المتحدة الأمريكية: الأولى في قضية "المكاثريّة" وما رافقها من قمع خلال خمسينات القرن المنصرم (<http://www.marefa.org> 2 / 1 / 2017)، والأخرى بُعيد الأحداث التي حصلت في 11 سبتمبر 2001م (<http://www.egycc.net/%D8> 3 / 1 / 2017). إلا أن احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة يقاس بمدى استقرار النظام السياسي من جهة، ومدى قبول الناس به وقناعتهم بقدرته الاقتصادية على تلبية مصالحهم من جهة أخرى.

وإذا كانت الحريات العامة لا تتحقق من غير ضمانات قانونية لحمايتها، كما بينت الدراسة أعلاه، فإن تكريسها وديمومتها تتطلب من المواطنين وعياً وإيماناً بضرورتها وإرادة شعبية متحفزة للدفاع عنها ضد أعدائها. وفي هذا الإطار يمكن إيراد بعض الملاحظات حول الضمانات القانونية الفاعلة أو المؤثرة في النظام الديمقراطي وهي:

أ. إن التعبير عن سيادة الشعب يكون في مختلف الأنظمة السياسية عبر الانتخابات، وفي نظرية رقمية للانتخابات التي تجري في دول العالم المختلفة نجد التالي:

- 1- إن المشاركة في التصويت في الانتخابات تكون في الغالب دون 50% من الناخبين، والذين لا يشكلوا في أحسن الحالات 25% من المواطنين.
- 2- إن اعتماد النظام الانتخابي "الأكثرية" يعطي نتائج مضخمة لجهة صحة التمثيل، فالحزب الذي يحرز أغلبية الأصوات يحوز على مجموع مقاعد الدائرة الانتخابية.
- 3- إن حيازة الأغنياء لوسائل الإعلام يجعلهم الأقدر على توظيف الطاقات الفكرية في سبيل تجميل وتسويق مواقفهم وسياساتهم وبرامجهم، وتعطيهم الأفضلية لبلوغ البرلمان أيّاً كانت غاياتهم.

ب. إن نظام فصل السلطات يعمل على عدم حصر السلطة في يدي شخص واحد، وهذا ما أريد له منذ بداية التوصل إلى المفهوم، في ظروف الملكية المطلقة، لكنه لا يمنع من حصر السلطة في أيدي فئة محددة، وهذا ما يعبر عنه من خلال الدور الذي تقوم فيه الأحزاب السياسية، فإن السلطات تتجمع بأيدي الأشخاص أنفسهم أي قيادة الحزب؛ أو لفئة من محترفي السياسة (النخب في الدولة العميقة) يكون همها الحصول على مكاسب وظيفية بدلا من العمل لمصلحة المجتمع (جان، 2001، ص. 67-68) وبالتالي فإن الضمانة تصبح نظرية لا قيمة عملية لها بمجرد حصول انتقادات جذرية أو محاولات جديّة للتغيير (ليله، 2003، ص. 860-863).

ج. المساواة في التطبيق العملي ليست سوى مساواة شكلية غير أنها في الجوهر تميز بين أغنياء وأصحاب سلطة ونفوذ من جهة، وبين ضعفاء ومحكومين من جهة أخرى.

د. مبدأ المشروعية، الجانب الأبرز في هذا المجال يتعلق بأعمال السيادة المستثناه من المساءلة القانونية بالإضافة إلى الحصانة القانونية التي يتمتع بها الرؤساء.

وعلى الرغم من كل الملاحظات السابقة، فإن وجود نظام ديمقراطي فعال لديه القابلية للتطور وفق المتطلبات الحقيقية للشعوب المعبرة عن طموحاتهم ومصالحهم، يبقى المجال مفتوحاً على إبداعات الناس بغض النظر عن مدى اتصالها وتأثيرها بالمواقف والمعتقدات والآراء السائدة، التي قد تشكل ضمانة منطقية لمنع الطغيان والحفاظ على قدر مهم من احترام حقوق الإنسان وحرياته.

وتبقى الضمانة الأولى والأخيرة لممارسة الحريات العامة مرهونة بالتمسك بفكرة الحق في التغيير سواء تم التعبير عنه بصورة واضحة أو كان مجرد تهديد يمكن استخدامه وقت الضرورة.

فالحق بالتغيير لا يقف عند حدود مقاومة الطغيان وحسب، بل إنه يستجيب بدرجة أكبر للرغبات والخيارات المستقبلية للشعوب المعبر عنها في نزعات فكرية وتصورات وبرامج سياسية رافضة للواقع بمستوياته الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية ومتطلعة إلى تغيير يطال المنظومة الاقتصادية الاجتماعية السائدة، في شكل ثورات شعبية على قاعدة حقها المقدس بالتغيير، أو كما وصفه أحد أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية في جلسة 17/4/1793م عندما قال: إن الثورة هي حق مقدس، غير متخلى عنه، يعلو على التشريع، ولا يعرف هذا الحق عند ممارسته من ضابط سوى فضائل المعتدى عليهم وتفانيهم السامي الكريم في المحافظة على الحرية العامة (هند وعطية، 2006، ص. 133).

إن الحق بالتغيير في الوقت الذي يشكل فيه ضمانة أخيرة لممارسة الحرية في أجلى صورها، فإنه يدفع أيضاً، إلى إيجاد حقوق وحرّيات جديدة، أو يدفع بسقف الحريات القائمة إلى مستوى أعلى؛ وذلك لأنه لا يمكن للتغيير أن يحدث إلا بشعارات وبرامج تتجاوز الوضع السائد وتكون متقدمة عليه، وعبر وسائل للتغيير كثيرة ومتنوعة، بحسب ظروف الصراع السياسي (شارب، 1986) وقد اعطت جماهير الشعوب العربية، في تونس ومصر-والجزائر والسودان... الخ، عشرات الوسائل التي مكنت كل قوى الشعب من المشاركة في الثورة وتمكنت من حشد ملايين الناس لتفرض التغيير الذي تريد.

أخيراً إن ما يثير الناس هو الشعارات التي تلامس تطلّعهم إلى الحرية والعدل والحياة الفضلى، وعندما يقال إن الثورة قد فشلت في تحقيق أهدافها، فإن المشكلة في هذه الحالة تكمن في تحويل تلك الشعارات إلى قواعد حقوقية تكرسها المنظومة القانونية وتحميها، وينبع الفشل في هذه الحالة من القيادات التي توجه الدفة. أما إذا نجحت الثورة، فإنها تخلق وضعاً جديداً ينتج آثاره القانونية ويؤسس بضوابط السلوك لنظام جديد (الحاج، 1995، ص. 497).

الخاتمة:

ظهرت السلطة في ظل التفاوت بين الناس الذي أوجدته مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والذاتية، وتطوّرت لتأخذ أشكالاً قاسية، بل وحشية ومهينة للكرامة الإنسانية عن طريق الاستعباد والاستغلال للناس وإخضاعهم بالقوة. وقد ساهم ذلك في توسيع الهوة بين الحكام الذين تعززت سلطتهم بامتلاك وتطوير وسائل اقتصادية وسياسية وفكرية وأجهزة وأدوات وأساليب قمع، وبين المحكومين المجريدين من غير عنصر الطاعة والخضوع.

وعندما انتشرت المفاهيم الحقوقية، وبخاصة مع بدء النهضة الأوروبية، كانت شكلاً من أشكال التمرد على طغيان الملوك، وقد ساهم هذا التمرد الذي بدأ فكرياً، ثم تطور إلى أشكال عملية جسدت المقاومة والثورة، في إحداث تغييرات كبيرة في أنماط الحكم، وفي الأنظمة السياسية وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وحرّياته العامة في صلب القواعد القانونية الدستورية، ومن ثم في القانون الدولي.

وعلى أثر كل معركة حقوقية كان المحكومين يزدادون قوة، ليس بفعل ما يمتلكون، بل بفعل وعيهم السياسي وإرادتهم الحرة التي انتقلت من إرادة فردية رافضة إلى إرادة جماعية ثائرة، وهو ما ساهم في تشكيل مبدأ أساسي من بين المبادئ الدستورية الضامنة للحقوق والحريات العامة أي مبدأ سيادة الشعب.

وإذا كان النظام الديمقراطي قد تأسس على هذا المبدأ، وقبل ذلك على فكرة العقد الاجتماعي؛ فإن ما يمكن استنتاجه من ذلك يتعلق بالدرجة الأولى في أن هذا المبدأ هو الذي يؤسس قانونياً للحق في التغيير، هذا إذا كان هذا الحق بحاجة أصلاً للمشروعية القانونية، فإذا كان الشعب هو الذي يمنح للسلطة مشروعيتها، فمن باب أولى أن يكون بإمكانه تغييرها، وحيث لا يمكنه ذلك من خلال الآليات التي يوفرها القانون الداخلي، أو حتى الطرق السلمية، فإن الآفاق تكون مفتوحة للقيام بكل ما يمكن عبر الثورة، والثورة ليست سوى تعبير عن مظاهر الرفض المختلفة التي تنطلق منها القوى المعبرة عن إرادة الشعب، وهو تعبير يهدف إلى إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، من حيث التزامها بالحرية من جهة وفتح المجال أمام ممارستها من جهة أخرى، بما يعيد السلطة إلى الشعب، ويتيح للشعب أن يعبر عن إرادته بكل حرية.

وهو أيضاً تعبير يؤسس على الموقف من الحقوق والحريات بصفة عامة، وينطلق من إدانة الممارسات السياسية وغير السياسية التي أهدرت تلك الحقوق، لكنه في الوقت نفسه تعبير عملي ينشد الخروج من الأزمة، عبر احترام تلك الحقوق أولاً، وعبر فتح آفاق حقيقية للتغيير في كل مستويات البنية الاجتماعية ثانياً. يمكن القول أيضاً، أنه إذا كان مبدأ الحق في المقاومة قد تم إقراره في القانون الدولي، مقاومة الاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري وكل أشكال الاضطهاد، فمن باب أولى أن يصار إلى تبنيه بصورة واضحة في وثيقة حقوقية دولية، باعتباره شكلاً من أشكال التعبير عن الحق في تقرير المصير، وإلى جانب ذلك فإنه لا بد أيضاً من تبني الحق في التغيير، بحيث يتناول وضع صيغة مقبولة لممارسته، والتأكيد على شرعية الحكم الناجم عنه، من خلال إقرار الحق في إنشاء هيئة تأسيسية عبر الانتخابات، تكون مهمتها وضع دستور جديد، يتم إقراره عبر استفتاء عام، وإقرار قانون للانتخابات، وتكوين أجهزة الحكم، من خلال إجراء انتخابات عامة تحت إشراف هيئة دولية.

ولا بد من إنشاء "هيئة دولية لضمان حرية التصويت"، من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتحديد مهمتها في مراقبة الانتخابات والإشراف عليها، وإجرائها عندما يكون ذلك ضرورياً كحل للامنة السياسية في أي دولة، وتكون بمثابة ضمانة لانتخابات حرة نزيهة تعبر عن الإرادة الفعلية للناخبين، التي أشار لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المراجع العربية

إدارة البحوث والدراسات (2016). قراءة في التغيير السياسي- المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ارئدت، حنة (2008). في الثورة، ت. عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة.

إمام، امام عبدالفتاح (2006). الديمقراطية والوعي السياسي، نهضة مصر.

تورين، آلان (1995). ما هي الديمقراطية؟ حكم الاكثية أم ضمانات الاقلية؟، ت. حسن قبيسي، دار الساقى.

جان. مارك كواكو (2001). الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية،

ت. خليل الطيار، المركز العلمي للدراسات السياسية.

جماعة من الاساتذة سوفيات (1989). موجز تاريخ الفلسفة، ت. توفيق سلوم، دار الفارابي.

الحاج، ساسي سالم (1995). المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، منشورات الجامعة المفتوحة.

خضر، خضر (2005). مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب.

الخطابي، عبدالعزيز رمضان علي (2013). تغيير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي، دار الجامعة الجديدة.

دوفرجه، مورييس (1992). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى، ت. جورج سعد، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الرشدي، أحمد (2003). ط 1. حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة.

رمضان، عبدالعظيم (1997). تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة- الجزء

الأول من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

روسو، ت. محمود شوقي الكيالي، سلسلة اخترنا لك رقم 81، د. ت، مطابع شركة الاعلانات الشرقية.

روسو، جان جاك (2011)، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ت. عبدالعزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية.

سرور، احمد فتحي (1999). الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة.

شارب، جين (1986). المقاومة اللاعنفية، ت. مبارك عوض.

عمار، رامز (1996). ط1. حقوق الإنسان والحريات العامة.

الفيلاي، مصطفى (1992). نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات، ط1، بحث في كتاب حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

كشاكش، كريم يوسف (1987). الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف.

لوك، جون (1959). في الحكم المدني، ت. ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع.

لوك، جون (د. ت.). الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك.

ليه، مجد كامل (1969)، النظم السياسية- الدولة والحكومة، دار النهضة العربية.

مونتسكيو (2012). روح الشرائع، ت. عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

نوسبوم، آرثر (2002). الوجيز في تاريخ القانون الدولي، ت. رياض القيسي.

هند، حسن مجد وعطية، نعيم (2006). الفلسفة الدستورية للحريات الفردية دراسة مقارنة مدعمة بأحكام المحكمة الدستورية العليا، دار الكتب القانوني.

المراجع الأنجليزية

Holt J., at <https://www.britannica.com/biography/John-king-of-England>.
<http://www.egycct.net>
<http://www.marefa.org>